

ينقصر في حق حكمه فلا يورث شبهة المالك والحل والحدوة وجبت صياغتها
 المحترمة عن الخلط واختار من اشتبهه بالنساء كذا في الاختيار والموت
 وهو حكمي من الفل والرواية فنقد نيل الزيلعي في النكاح الخامس ما صدر
 في جواب الدعوى من الاصل اذا تزوجت الامة بغير اذن مولاهما ودخل
 بها الزوج وولدت لسته اشهر من زواجها فادعاه المولى والزوج فهو
 ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لاسي وقت الدخول ولم يحد ظناه
 قال الحلواني في هذه المسئلة دليل على ان الفرائض ينقض بنفسه العقد والنكاح
 الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينقض الا بالدخول انتهى شوهره
 في ثبوت النسب فيه وينبذ وجوب الحدوة فكان ما في المحيط والاختيار
 سبوا وفي الحاشية ام ولد تزوجت بغير اذن المولى في ولدت لسته اشهر
 فصاعدا من وقت النكاح فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون للزوج
 في قولهما انتهى وامعة امه المولى فانها وجبت بزوال الفرائض فمن
 عدة النكاح في ايام الولد وانما كانت من فرائض المتكوفة الا ان في اشارة
 في اصل الفرائض والحمل محل الاحتياط فالحق القاصر بالاحتياط وفي كتاب
 الحاكم لو اخطوت ام ولد لا نفقة لها في عدته وانما فيه عمر في ابيه عنه فان قال
 عدة ام الولد ثلاث حضى ودخل تحت قوله وغيره عنقها ونحو مقيد بان يكون
 من ذوات الحيض فان كانت من ذوات الاشهر ومات مولاهما وانقضت
 فعدتها ثلاثة اشهر كما ذكرناه وان كانت طالما في وضع الحمل كما في الحاشية وان
 لا تكون متكوفة ولا معدة للزوج فان كانت لامعة عليها من المولى لهما
 لانه لا فرائض لها من المولى ووجوب الحدوة بزواله والتحقيق ان يقال
 الشرط في وجوب عدة المولود ان لا تحرم عليه بسبب من الاسباب والسيات
 الجدة عليه ثلاثة اشهر وعدته والثالث تفصيل ابن المولى فلا عدة
 عليها بوث المولى واعتاقه بعد تفصيل النكاح في الحاشية قال ولذا لو ائت
 بولد بعد مرضها لسته اشهر لا يثبت نسبها يوم يرضعها انتهى قولنا
 بعد الاعتاق عليها عدة الحرامين وانما عدة النكاح تعود عدة الوفا
 ثلاث حضى ولو مات المولى والزوج ولا يدرك الاول فهو على ثلاثة اشهر
 الاول ان يعلم ان بين موفيا اقل من شهرين وخمسة ايام فعلم ان
 تعدد باربعة اشهر وعشر الاث المولود ان كانت ماتت او لامعات الزوج في
 عدة فلا يجب موت المولى في وقت الوفا عدة الحدوة وان كان الزوج
 مات او لا وهي امة لزمها بشهران وخمسة ايام ولا يلزمها بوث المولى
 شي لا لها معدة الزوج فعلى مال يلزمها اربعة اشهر وعشره فقال

مطلقه
 عدة ام الولد ثلاث حضى

نصفها

نصفها فلزمها اكثر احتياطا ولا تنتقل عدتها على الاحتياط كما في ما قدمنا
 انها لا تنتقل في الموت الثالث لا يعلم ما بين موفيا فعلها ان تعدد اربعة
 اشهر وعشر فيها ثلاث حضى احتياط لان المولود كان ماتت او لا بل لم
 عدته لا لها متكوفة ويعدموت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر الاث
 حرة وان مات الزوج او لا لزمها بشهران وخمسة ايام وقد انقضت عدتها
 منه لا لها صورة ان ينفقها هذه او اكثر فثبوت المولى بعد وجوب عليها الا
 حضى ففهم بينها احتياط الثالث لا يعلم كم بيت موفيا ولا الاول منها
 فكان اول عدته كما في عدتها كذا في المصراع وعنه وقيد ام الولد لا ينسب
 الدريرة والامة اذا عنقت ايمات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الاث
 وفي فرق الكبريس المعتدة في عدة الزوج تحسب زوجها ولا تحسب
 مولاهما في عدة اذا كانت ام ولد لها ليست عدة النكاح بل هي استمرارية
 وما يتعلق بام الولد كما في لطيفة ذكرها في المصراع ما خرج من الاية من
 السجن تزوج السلطان المعتات اولاده من خزانة الاحبار فسلط العليان
 هذه فقالوا نعم فقلت فقال لسرا لاية له اخطات لان تحت كل فادم حرة
 وهذا تزوج الامة على الحرية فقال السلطان اعترضين وجرى العقد فقال
 العلماء فقالوا نعم فقلت فقال لسرا لاية اخطات لان الحدوة تجب عليهن
 بعد الاعتاق فكان تزوج المعتدة من الخنز فاضرا له تعالى العلماء الجواب في
 هاتين المسائلين ليظهر فضل شمس الائمة انتهى ولكن حكاه الشيخ
 محمد الدين بن السخنة فيما كتب على الهداية على غير هذا الوجه وهو انه لما خطبه
 في النابتة اغراء عليه القاضي فحبسه وان هذا كان سبب حبسه وان القاضي
 ح كان خيرا لاسلام المزدوك وان طلبته وعلمه عمره لا ينقضون عدته ولا
 تبركوا لا يستغال عليه فيتموا عمه كنبه فاما الميسوس من صدره
 وقيل كان سبب حبسه ان السلطان امره ان ياخذ من الرعية مظنة
 كبيرة ثم ترك بعضها فوجه القاضي فذكر عليه شمس الائمة فقال لا يبرح
 اذا ترك جميعه فكيف ترك بعضه فحبسه وكل شمس الائمة في الميسوس
 واقعة مناسبة الموطوءة بسببه والة على فضيلة الامام مرضي الله عنه على
 علمانية هي زوج رجل اشبه بنين وعمل لجمعة وجمعه الهاد فيهم ان
 للمام كمن من المشركين فمضى اثنان الليل بسوا اوله النسائي الو
 فاجروا الذين غلظن فادخلت زوجة كل على اخيه فساروا العلماءا
 بان كل واحد يحتملها حتى تنقضي عدتها فتعود الى زوجها فحسب
 ذلك الجواب فقال الامام يطلق كل زوجته ويعقد على موطوءته ويرحل

مطلقه
 المذبذب والامة اذا عنقت او لا ينسب
 لا عدة عليها بالاجماع

مطلقه
 المعتدة في عدة الزوج تحسب
 على هذه المطائيف

2
حفظه